الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/51/680
19 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البندان ٥٨ و ١٠٥ من جدول الأعمال

مسألة قبرص

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية

رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، موجهة إليكم من سعادة السيد عثمان إرتوغ، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما إحدى وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ٥٨ و ١٠٥.

(توقيع) حسين إ. سليم
السفير
الممثل الدائم

211196 211196 96-32687

مرفق

رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، موجهة
إلى الأمين العام من السيد عثمان إرتوغ

أتشرف بالإحالة إلى البيان الذي أدلى به المندوب القبرصي اليوناني خلال الجلسة الثالثة والعشرين للجنة الثالثة، في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، في إطار البند ١٠٥ من جدول الأعمال، تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (انظر A/C.3/51/SR.23). ويحتوي هذا البيان على مزاعم تنطوي على تحريف وتشويه شديد لحقائق القضية القبرصية.

وفي بيانه، قام المندوب القبرصي اليوناني مرة أخرى، في محاولة جلية للتغطية على المسؤولية الخالصة للجانب القبرصي اليوناني عن التقسيم الراهن للجزيرة، بوصف الوجود العسكري الشرعي لإحدى الدول الضامنة بأنه "احتلال". وفي الواقع، فإن الاحتلال الوحيد في قبرص هو اغتصاب واستمرار احتلال، مقعد حكومة جمهورية قبرص التي كانت مكونة يوما ما من طائفتين بواسطة الجانب القبرصي اليوناني، والذي دام ٣٣ عاما.

وفيما يتعلق بوصف الجانب القبرصي اليوناني لنفسه بأنه الطرف الضحية في مسألة قبرص، أود أن أؤكد أن هناك أدلة خطية كافية في شكل تقارير من الأمين العام والصحافة الدولية بأنه خلال السنوات الواقعة بين ١٩٦٣ و ١٩٧٤، قام القبارصة اليونانيون بتوجيه حملة منظمة للتطهير العرقي ضد شركائهم السابقين في قبرص من القبارصة الأتراك. وجرى فقط تخليص القبارصة الأتراك من هذا العذاب وأُنقذوا من الإبادة التامة بواسطة تدخل تركيا في التوقيت المناسب في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٤، بعد المحاولة الدامية لاستيلاء اليونان النهائي على قبرص، من خلال انقلاب نظمته اليونان والمتعاونين معها في قبرص. وجرى تدخل تركيا وفقا لحقوقها والتزاماتها بموجب معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠ وهو تدخل قانوني ومشروع تماما. وحقا كان هناك غزو لقبرص في عام ١٩٩٤، ولكن كان هذا هو "الغزو اليوناني لقبرص"، كما وصفه زعيم الجانب القبرصي اليوناني، رئيس الأساقفة مكاريوس، في خطابه أمام مجلس الأمن في ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٤ (انظر S/PV.1780).

وبلغت حملة التطهير العرقي التي قام بها القبارصة اليونانيون واستمرت ١١ عاما، ذروتها في انقلاب ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤، وأسفرت عن نحو ٠٠٠ ٣٠ لاجئ من القبارصة الأتراك، أي ربع مجموع السكان القبارصة الأتراك في ذلك الوقت. وخلال هذه الفترة، حُرم القبارصة الأتراك في الواقع من حقوقهم الشرعية وأُجبروا على أن يعيشوا في جيوب متناثرة في ظل حصار اجتماعي - اقتصادي. وكان هذا هو تقييم الأمين العام لحالة الشعب القبرصي التركي في هذه الفترة المأساوية، كما ذكر في تقريره إلى مجلس

الأمن المؤرخ ١٠ أيلول/ستمبر ١٩٦٤ (S/5950، الفقرة ٢٢٢): "... القيود الاقتصادية المفروضة على الطوائف التركية في قبرص، ... كانت من القسوة في بعض الحالات بحيث كانت تعادل الحصار الحقيقي".

وخلال أحداث عام ١٩٧٤ التي تسبب الانقلاب في وقوعها، جرى تشريد أكثر من ٠٠٠ ٦٥ قبرصي تركي والتمسوا اللجوء في الشمال الآمن. وعندئذ فقط أصبح القبارصة اليونانيون أيضا طرفا في مشكلة النزوح التي عانى منها القبارصة الأتراك لمدة ١١ عاما، وأدت إلى أن يصبح نحو أربعة أخماس السكان القبارصة الأتراك من اللاجئين، والبعض منهم لعدة مرات.

وجرت تسوية مسألة المشردين بصورة جوهرية بين الجانبين من خلال اتفاق بشأن تبادل السكان جرى التوصل إليه بين الجانبين في الجولة الثالثة للمحادثات بين الطائفتين التي جرت في فيينا في الفترة من ٣١ تموز/يوليه إلى ٢ آب/أغسطس ١٩٧٥، واتفق فيه الجانبان على إعادة التجميع الطوعي للسكان، كل في إقليمه الخاص، القبارصة الأتراك في الشمال والقبارصة اليونانيين في الجنوب (انظر الوثيقة S/11789 المؤرخة ٥ آب/أغسطس ١٩٧٥). وجرى تنفيذ هذا الاتفاق، الذي مهد الطريق للتوصل إلى تسوية لمسألة قبرص على أساس منطقتين وطائفتين، بمعاونة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (انظر الوثيقة S/11789/Add.1 المؤرخة ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥). وجرى عندئذ إعادة توطين وتأهيل المشردين على كلا الجانبين، وعالج كل جانب مشكلته الخاصة بهذا الصدد داخل إقليمه.

وفي ضوء ما سبق، أود أن أذكّر الجانب القبرصي اليوناني، مرة أخرى، أنه ينبغي مناقشة أي قضايا، أيا كانت، تتعلق بمسألة قبرص في المحادثات بين الطائفتين وعدم تحويلها إلى أداة للموقف السياسي. وينبغي أن يدرك الجانب القبرصي اليوناني أن القيام بدور الضحية في قبرص هو سياسة قصيرة النظر وأن حل مسألة قبرص يكمن في طاولة التفاوض.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها إحدى وثائق الجمعية العامة، في إطار بندي جدول الأعمال ٥٨ و ١٠٥.

(توقيع) عثمان إرتوغ
ممثل
الجمهورية التركية لشمال قبرص